

تعزيز الممارسات المثلى في استجابة السلطات العمومية للعنف الجنسي الممارس ضد النساء بالمغرب

ملخص تقرير البحث الإجمالي

أنجز من طرف: منظمة إمراة **MRA Mobilising for Rights Associates**, بشراكة مع جمعية أمل للمرأة و التنمية، (الحاجب)، فيدرالية رابطة حقوق النساء. (ورزازات)، جمعية النواة للمرأة و الطفل. (شيشاوة)، جمعية تفعيل المبادرات، (تازة)

خالص الشكر:
لسفارة مملكة
هولندا بالرباط
التاريخ:
يناير 2021

العنف الجنسي هو "أي فعل جنسي مثل الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو أي اتصال غير مرغوب فيه من قبل أي شخص، بغض النظر عن علاقته بالمرأة، في أي مكان كان، دون موافقة حرة وطوعية من الشخص الآخر لهذا الفعل" يهدف هذا البحث-الإجمالي إلى إنتاج قاعدة معرفية حول العنف الجنسي بالمغرب وتعزيز مساءلة الدولة عن مدى و كيفية استجابتها عليه. شمل البحث 1021 لقاء فرديا و جماعيا واستقصاء عبر الإنترنت، مع تحليل ملفات من الأرشيف، هذه اللقاءات كانت مع نساء سبق أن تعرضن لإعتداء جنسي بالإضافة لممثلي السلطات العمومية في قطاعات الأمن والعدالة و الصحية. في 41 موقع من مختلف أنحاء البلاد.

تجارب النساء مع العنف

- الغالبية العظمى من الجناة هم رجال من المحيط الشخصي و الحميمي للمرأة - الأزواج الحاليين أو السابقين، الخطيب/ الصديق الحميمي الحالي أو السابق. الاستثناء هو العنف الجنسي المرتكب من طرف مجهول؛
- غالبًا ما يمارس العنف الجنسي ضد النساء في المنازل، علما أن النساء تحدثن أيضًا عن وقوع اعتداءات جنسية في مجموعة متنوعة من الأماكن العمومية بما في ذلك مكان العمل والمدارس والشوارع والحقول الزراعية؛
- يستخدم الجناة مجموعة واسعة من السلوكيات والظروف القسرية المتنوعة. بالإضافة إلى اعتماد التحكم الجسدي أو العنف أو التهديد بهما، فالأكثر شيوعًا هو الضغط اللفظي، الإكراه، التلاعب بالمشاعر، الاحتيال، الوعود الكاذبة والخداع وخيانة الثقة، كما لوحظ أنه يتم استهداف نساء غير قادرات عن التعبير عن موافقتهم إما بسبب صغر سنها أو إعاقتهما، مما يبرز حضور سبق الإصرار والتخطيط والاختيار الاستراتيجي للضحايا من طرف الجناة؛
- يتميز العنف الجنسي بكونه سلوك عنيف متواصل ومستمر من قبل المعتدي، فغالبية النساء أكدن على الوثيرة المتكررة والمستمرة من أفعال العنف الجنسي وعلى مدى فترات طويلة من الزمن، الاستثناء هو حوادث العنف الجنسي التي تحدث لمرة واحدة دون أن تتكرر؛
- شملت دوافع الجناة، الابتزاز لدفع النساء على الاستمرار في العلاقات الجنسية أو الزواج، أو دفعها للمطالبة بالطلاق أو الانتقام منها أو سلبها الأموال.

الانعكاس و التأثير على حياة النساء مع ردود أفعالهن

- تعاني النساء من مجموعة من الأضرار النفسية، الاقتصادية، الجسدية، العائلية، الاجتماعية، الجنسية والمهنية/الدراسية نتيجة للعنف الجنسي الذي تتعرضن له. بالإضافة إلا انعكاسات إضافية من قبيل الحمل غير المرغوب فيه، محاولات الانتحار، المتابعة والسجن الضحية عن العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج.
- تكون لدى النساء ردود فعل مختلفة ومتنوعة اتجاه إثر تعرضهن اعتداء جنسي، بما في ذلك الصدمة. التي بسببها العديد من النساء لا تتفاعلن أو تتخذن إجراءات إلا بعد أيام أو أسابيع، فغالبًا ما يكون هناك فارق زمني كبير بين وقت حدوث العنف ولجوء المرأة لطلب المساعدة من جهات العمومية. أو عدم المطالبة بها نهائيات.

إجابات محيط النساء

- أزيد من 80% من النساء اللواتي شملهن البحث، لجأن إلى شخص ما في محيطهن وطلبن المساعدة منه، وغالبًا ما يكون أحد أفراد الأسرة الموثوق به.
- كانت ردود أفعال العائلات متباينة. تضمنت إجابات داعمة كمرافقتها إلى المصالح العمومية، الحماية من المعتدي، المساعدة على وضع حد للاعتداء، المساعدة المالية، توفير المأوى، بالإضافة إلى الدعم المعنوي. أما الإجابات "المحايدة" بقيت في حدود نصح المرأة بالصبر أو عد القيام بأي شيء. في حين تجسدت الردود العنيفة في طردها من منزل العائلة، وإلقاء اللوم عليها وتهديدها و/أو تعنيفها جسديا، و تزويجها قسرا بالمعتدي.

إجابات السلطات العمومية - الأمن، القضاء، الصحة

- 58% من المشاركات عبر الإنترنت و 74% ممن تمت مقابلتهم، أبلغن عن تعرضهم للعنف الجنسي لإحدى الجهات العمومية على الأقل. و تعد مصالح الصحة العمومية القطاع الأكثر لجوء إليه من طرف النساء في وقت ما بعد التعرض للإعتداء، وهي غالبا الوجهة الأولى التي تلجأ إليها النساء؛
- تتجلى الأسباب التي تجعل النساء لا يبلغن عن العنف الجنسي إلى السلطات العمومية، أو يسحن شكواهم في مرحلة ما، في تلقيهن التهديدات، إلقاء اللوم عليهن، تعريضهن للمتابعة والمحاكمة بإقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، أيضا كون الاغتصاب الزوجي غير مجرم، إحساسهن بالتشاؤم واليقين بأن التبليغ لن يؤدي إلى أي نتيجة، كما أن الإجراءات الواجب اتخاذها غير واضحة ومعقدة، كما أنهن مطالبات بإثباتات تعجزية، و تتلقين معاملة سيئة و مهينة من قبل بعض المسؤولين، و تواجهن صعوبات مالية وعدم القدرة على التكاليف ذات الصلة. العديد من النساء أكدن على انعدام ثقتهن في المنظومة ككل؛
- تميل اجابة الجهات الفاعلة العمومية على العنف الجنسي إلى الاقتصار على تحديد ما إذا كانت هناك علاقة سابقة بين الجاني والضحية أم لا، بدلاً من التحقيق الفعال والتركيز على الظروف القسرية للواقعة بعينها؛
- لم يكشف البحث الإجرائي عن أي الحالة استفادت فيها النساء من تدابير الحماية المتاحة في المنظومة الجنائية الحالية.
- عدد لا بأس به من النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي لا يتعاملن مع نظام العدالة الجنائية، ولا يرفعن قضايا إلا لدى محكمة الأسرة للحصول على الطلاق و ثبوت النسب و النفقة و غيرها من المطالب المدنية؛

مقترحات لصياغة التوصيات

- معالجة الثغرات الحالية في القوانين المتعلقة بالعنف الجنسي، بما في ذلك غياب تعريف شامل لل "رضا" بشكل يتضمن مجموعة متنوعة من الظروف القسرية؛
- التركيز على الجاني وسلوكه وليس العلاقة بينه وبين الضحية؛
- ضمان حصول النساء على الحماية الكافية من العنف الجنسي الممارس ضدهن، بما في ذلك أعمال تدابير الحماية المنصوص عليها قانونا وتطوير تدابير جديدة؛
- استيعاب أن اجابة الدولة الحالية تستهدف معاقبة النساء و تساهم في إفلات الجناة من العقاب؛
- تحميل السلطات الحكومية، مسؤولية إيجاد حلول لأفعال العنف الجنسي ضد النساء وليس النساء؛
- وضع استراتيجيات شاملة تجيب على جميع الحواجز التي تواجهها النساء من أجل التبليغ عن العنف الجنسي، بما في ذلك التهديدات لسلامتها الشخصية، المادية، الاجتماعية، الاقتصادية، والعقبات القانونية المتمثلة في عدم كفاية وملائمة القوانين والسياسات والإجراءات والممارسات السائدة؛
- التأكد من كون اجابة الدولة عن العنف الجنسي تعكس الأولويات التي عبرت عنها النساء بما فيها حسن الاستقبال، خدمات عمومية مناسبة، تطبيق القوانين والإجراءات الجنائية، و التمكين من سبل الانتصاف المناسبة.